



تجدید مناهج الدّراسات الإسلامية في " أصول الفقه "

## RENEWAL OF CURRICULA OF ISLAMIC STUDIES IN THE FUNDAMENTALS OF JURISPRUDENCE

### 1. Abdul Hai Madni

Professor, NED University of Engineering  
and Technology Karachi, Pakistan

Email: [dr.madni67@gmail.com](mailto:dr.madni67@gmail.com)

**ORCID ID:**

<https://orcid.org/0000-0002-6074-2845>

### 2. Makhdoom Muhammad

**Roshan Siddiqui**

Associate professor, G.C university  
Hyderabad, Pakistan

Email: [drmmr1997@gmail.com](mailto:drmmr1997@gmail.com)

**ORCID ID:**

<https://orcid.org/0000-0001-5261-3894>

### To cite this article:

Madni, Abdul Hai, and Makhdoom Muhammad Roshan Siddiqui. "ARABIC-RENEWAL OF CURRICULA OF ISLAMIC STUDIES IN THE FUNDAMENTALS OF JURISPRUDENCE." The Scholar Islamic Academic Research Journal 8, No. 2 (December 31, 2022).

To link to this article: <https://doi.org/10.29370/siarj/issue15arabic2>

### **Journal**

The Scholar Islamic Academic Research Journal  
Vol. 8, No. 2 | July –December 2022 | P.41- 74

### **Publisher**

Research Gateway Society

### **DOI:**

10.29370/siarj/issue15arabic2

### **URL:**

[https://doi.org/10.29370/siarj/issue15\\_arabic2](https://doi.org/10.29370/siarj/issue15_arabic2)

### **License:**

Copyright c 2017 NC-SA 4.0

### **Journal homepage**

[www.siarj.com](http://www.siarj.com)

### **Published online:**

2022-12-31



تجديد مناهج الدّراسات الإسلاميّة في " أصول الفقه "  
**RENEWAL OF CURRICULA OF ISLAMIC STUDIES IN THE  
FUNDAMENTALS OF JURISPRUDENCE**

Abdul Hai Madni, Makhdoom Muhammad Roshan Siddiqui

*The renewal, modification, up gradation and improvement is the need of time ,and there is a famous statement of our beloved Prophet ﷺ that supports this point: Allah sends to this nation at the head of every hundred years someone who performs a renewal of principals “so the legitimacy in some of required Religious matters is also needed for the proper guidance of Ummah, Imam Shafi’i,Ghazali,Ibne Tamiyyah etc are the best example for that.The renewal doesn't mean the replacement of old with something new but preserving the original and seeking the guidance to solve the occurring new problems is aimed. In fact, the new doctrines of Jurisprudence represent a unique step of Islamic Sciences to consider the fundamentals and introduce the suitable methodology to devise Sharia Rulings for the required guidance. It is needed to renew and develop the necessary methodological tools to preserve the great Identity of Muslims by preserving their assets.There fore I like to clarify that renewal of Jurisprudential rules is needed by writing a few points in this paper as given below: Introduction to the fundamentals of jurisprudence, Definition of the assets of jurisprudence and its importance, concept of renewal, The difference between renewal and heresy, Method of renewal in the principles of jurisprudence, Results, Recommendations.*

**KEYWORDS:** Imamah, Mosque, Qira'at, Tartil, Fiqh, Law.

الكلمات المفتاحية: تجديد مناهج، الدّراسات، بقراءة، أصول، الفقه، علوم القرآن

إِنَّ فَضَلَ اللَّهِ وَكَرَمَهُ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ أَرْسَلَ الرُّسُلَ: رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِقَالِ يُكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ<sup>1</sup>، وقد ختم الله الرسالات السماوية بشريعة محمد التي تميزت بخصائص الشمول والكمال والخلود والصلاحية لكل زمان ومكان مما يمكنها من وضع الحلول الناجحة لكل الأمراض والمشكلات ومواجهة التحديات وتغيير الظروف والأحوال. ان مما لاشك فيه ان ساحة الدراسات الإسلامية تشهد العديد من المحاولات التي توصف بان هذا تجديد في الفقه وذلك في أصول الفقه وذلك في علوم القرآن وغير ذلك.

ولاشك بأنّ التجديد فهو مطلوب في كثير من الماديات والمعنويات في الدين والدنيا. كما قال النبي ﷺ: " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"<sup>2</sup>. وهو صريح بشرعية التجديد في علوم الدين وفيه اشارة واضحة إلى هذه حاجة تهدف إلى أنّ الدين محفوظ وظهر في تاريخنا الحافل ما عرفه المسلمون باسم "المجددون" مثل الشافعي والغزالي وابن تيمية وغيرهم. وليس معنى التجديد أن نتخلص من القديم أو نلغيه ونستبدله بمستحدثات مبتكرة فهذا ليس من التجديد بل هو تبديد إنما المراد به الاحتفاظ بالقديم وترميم ما يحتلج منه ومحاولة العودة به إلى ما كان عليه السلف، أو العبث بخصائصه الأصيلة وطابعه المميز، ولولا هذا ما سمي "تجديدا" لأنّ التجديد إنما يكون لشيء قديم. فعلم الأصول من العلوم المفضلة، وليس بمَعَزَل عن التجديد، ذلك لأنّ أمر التجديد مشروع كما اشار اليه قول الرسول وأولى الميادين بالتجديد هو في مجال أصول الفقه الذي يعتمد عليه فقه القرآن والسنة.

<sup>1</sup> Al Quran, 4:165

<sup>2</sup> Al Sajistani Abu Dawood suleman Bin Al-ashas Al-azdi, Sunan Abu Dawood, Attaba-us-saniya, Al-maktabal Salafia Almadinatul Munawwara ( Ma,a Aun ul Ma,aboob) Kitabul Malahim, Bab Ma Yuzkar fi Qurbil Miat, Raqam: 4291.

والحقيقة ان الاهتمام بمبدأ تجديد اصول الفقه يمثل في حد ذاته خطوة محمودة في مسيرة العلوم الاسلامية لاعتبار ان اصول الفقه تمثل منهجية استنباط الاحكام الشرعية وضبطها، ومحل جريان القضايا التي تعرض للناس في حياتهم، من التطورات التي غشت الحياة المعاصرة، والتمازج بين الامم والتداخل بين الثقافات المختلفة في التعامل، وصراع المصالح وكل ذلك يتوجب التجديد والتطوير الازم في الادوات المنهجية للحفاظ علي شخصية المسلمين، وعدم ذوبانهم في غيرهم عن طريق محافظتهم علي اصولهم لذلك احببت كتابة هذا البحث المؤجزل لتوضيح دور علم اصول الفقه في خدمة الفكر الاسلامي وتجديده لتحتوي علي الطرق الضابطة لمعرفة الحق والصواب، وللوصول الي الحكم الصحيح بعيدا عن الخرص والظن واتباع الهوي.

➤ مدخل لعلم أصول الفقه

- تعريف أصول الفقه .
- مكانته وأهميته .

➤ مفهوم التجديد

- تعريف التجديد في اللغة.
- الفرق بين التجديد والبدعة
- دعوي التجديد في علم اصول الفقه، والقضايا التي تشمل التجديد

➤ مناهج التجديد في اصول الفقه

- المنهج المشروع (المطلوب)
- المنهج الممنوع (المرفوض)
- نموذج تطبيقي للتجديد في علم اصول الفقه

➤ ضوابط التجديد واثاره

- ضوابطه

• اثره

➤ الخاتمة:

• النتائج

• التوصيات

مدخل لعلم أصول الفقه

• التعريف

يمكن لنا تعريف كلمة "أصول الفقه" باعتبارين: باعتبارها مركبة من كلمتين أصول والفقه،  
وباعتبارها علما ولقبا

الإعتبار الأول:

"الأصول" جمع "أصل" وهو في اللغة يطلق علي معان عديدة منها:

1- ما يستند إليه وجود الشيء ، فالأب أصل الولد و النهراصل الجدول<sup>3</sup>

وصلة هذا المعنى بالذي نحن بصدده واضحة وهوان الفقه ماخوذ من الأدلة وهو مستند في وجوده  
اليها

2- الأصل في اللغة هو أسفل الشيء ومن هذا المعنى إطلاق الأصل علي أساس

الحائط(4)<sup>4</sup>

وصلة اساس الحائط بمعنى الأصل الذي نحن بصدده بينة، لأنّ أساس الحائط أسفله

---

<sup>3</sup> Al-Fayoomi, Ahmed bin Muhammad Bin Ali, Al-misbah-ul-Mineer,  
Attabul Oola, Sinat 1429H, Muassasatul Mukhtar Alqahira (Mada: Asl)

Alamadi, Saifuddin Ali Bin abi Ali, Al-ahkm fi Usool-el-ahkam, Attaba Sinat  
1347 H, Matbat Muhammad Ali Sabeeh, Misr, J-1, P:4

<sup>4</sup> Al-Fayoomi, Ahmed bin Muhammad Bin Ali, Al-misbah-ul-Mineer,  
(Mada: Asl)



## تجديد مناهج الدراسات الإسلامية في " أصول الفقه "

ثانيا : تعريف كلمة الفقه

تعريف الفقه لغة: مطلق الفهم ومنه قوله تعالى " فمال لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً " ومنه قوله تعالى: " وَ إِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ " اى لا تفهمون تسبيحهم.<sup>8</sup> وذكر العلماء تعريفات أخرى وكلها ترجع عند التدقيق الي هذا التعريف.

تعريف الفقه اصطلاحاً:

إختلف العلماء في تعريف الفقه اصطلاحاً علي أقوال ليس في كثير منها الدقة المطلوبة في التعريفات وأشهر ما نقل من تعاريف وأكثرها قبولاً عند العلماء ، كما أنه من أكثرها شهولاً وصحةً هو " العلم بالأحكام الشرعية العملية المستفادة من أدلتها التفصيلية "<sup>9</sup> تبين التعريف والمحترزات المتعلقة به:

**العلم:** هو مطلق الإدراك الشامل للظن واليقين وليس المراد به العلم اليقيني فقط وذلك لأن كثير من مسائل الفقه هي من قبيل الظن<sup>10</sup>  
الأحكام: قيد يخرج ما ليس بأحكام كالذوات والصفات والأفعال.

<sup>8</sup> Al-Asnawi, Nihayat us Suool, 1/24.

Al- Shokani, Muhammad bi Ali, Irshadul Fahool, Attaba, ul, oola,1327 H, Matbaussadat, Misr, P:3

Wa Ibn ul Najjar, Sharah Alkokab al Munir, 1/39.

<sup>9</sup> Al-Asnawi, Jamaluddin Abdul Rahheem Bin Hassan, Nihayat us Suool,1/19.

Al-Subuki, Tajuddin Abdul Wahab Bin Ali, Jamaul Jawamiu, 1913 M, Almatbaul Azhariyya Misr, 1/34.

Al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad Bin Muhammad, Al-mustasfi fi Elmul Usool, 1324H, Almatbaul Amiriyya Bolaq Misr, p:11.

<sup>10</sup> Abi Yaali, Al-Eddat fi Usoolil Fiqah, 1/76, 82.

## تجديد مناهج الدراسات الإسلامية في " أصول الفقه "

الشَّرْعِيَّة: هي الأحكام المأخوذة من الشَّرْع سواء كانت من الأدلَّة مباشرة كوجوب الصوم وتحريم الربا.

وبقيد "الشرعية": تخرج الأحكام العقلية مثل الواحد نصف الاثنين والجزء اقل من الكل ونحو ذلك. ويخرج الأحكام اللغوية مثل الفعل مرفوع والمفعول به منصوب كما يخرج الأحكام الحسية مثل قولهم النار محرقة، فلا يبحث في الفقه عن الاحكام العقلية، واللغوية، والحسية.

العملية: تخرج الأحكام الشرعية غير العملية مثل الأحكام الاعتقادية. من أدلتها: المراد بالأدلة المتفق عليها والمختلف فيها. الأول كالكتاب والسنة وغيرها من المصادر الأساسية والمختلف فيها كالمصالح المرسله وقول الصحابي والاستحسان الخ.. التفصيلية: تخرج الإجمالية والتي يَعتني بها علم الأصول، كمطلق الامر، ومطلق الاجماع، ومطلق القياس فالبحث عن هذه الادلة الكلية الاجمالية من شان علماء الاصول

تعريف اصول الفقه باعتباره علماً ولقباً:

إختلف العلماء في تعريفه لقباً وعلماً على علم على عدة أقوال أشهرها:

هو العِلْمُ بِأَدَلَةِ الْفِقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ وَكَيْفِيَّةِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ<sup>11</sup>

التوضيح:

العلم كما سبق بيانه.

"الإجمالية" القواعد العامة كالأمر للوجوب والنهي للتحريم فيخرج بهذا القيد الأدلة التفصيلية. وكيفية الاستفادة منها" أي معرفة كيف يستفيد المجتهد والباحث الأحكام من أدلتها بدراسة أحكام الالفاظ ودلالاتها من عموم وخصوص وغير ذلك، فإنه بإدراكه يستفيد من أدلة الفقه أحكامها.

<sup>11</sup>Alasvi, Nihatul Sual 1/16

## تجديد مناهج الدراسات الإسلامية في "أصول الفقه"

"وحال المستفيد معرفة بحال المجتهد فسُمي مستفيداً لأنه يستبطن بنفسه من الأدلة الأحكام الفقيهه لانه وصل في مرتبة الاجتهاد.

مكانته وأهميته: إن أهميته وقواعده يمكن أن يتمثل في الآتي:

(أ) ان الله تعالى تكفل بحفظ هذه الشريعة حيث قال: **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**<sup>12</sup> فإن من علامات هذا الحفظ وجود القواعد والضوابط التي أطلق عليه "علم أصول الفقه" يقول القرافي: "لولا أصول الفقه لم يثبت من الشريعة لاقليل ولا كثير فإن جميع الأحكام الشريعة لا بد لها من سبب موضوع والدليل الذي يدل عليه وعلى سببه فإذا ألغينا أصول الفقه لم يثبت من الشريعة لاقليل ولا كثير فإذا ألغينا أصول الفقه ألغينا الأدلة فلا يبقى لنا حكم ولا سبب فإن إثبات الشرع بغير أدلته وقواعده بمجرد الهوى خلاف الإجماع ولعلمهم لا يعبأون بالإجماع فإنه من جملة أصول الفقه، أو ما علموا أنه أول مراتب المجتهدين فلو عدمه مجتهد لم يكن مجتهداً قطعاً"<sup>13</sup>

(ب) علم أصول الفقه وتطبيق قواعده ومفاهيمه المختلفة يحقق القضية التي لا خلاف عليها بين المسلمين — أن الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع كلها مما يؤكد صلاحها للتطبيق لجميع الأزمنة والأمكنة من دون أي تفريق. فمما من قضية تعرض للمسلمين على المستوى الفردي أو الجماعي، إلا ويمكن تكييفها، وإعطائها الحكم الشرعي المستنبط من الأدلة بواسطة قواعد الأصول وبذلك تسقط دعوى "سد باب الاجتهاد".

<sup>12</sup> Al Quran 9: 15

<sup>13</sup> Al-Qurafi, Shahbuddin Ahmed bin Idrees, Nafaisul Usool Fi Sharahul Mahsool, Attabaul oola, 2000, Darul Kitabul Elmia, 1/18.

## تجديد مناهج الدراسات الإسلامية في " أصول الفقه "

ت) أنه يساعد على استنباط الأحكام الشرعية: يعني كيفية الاستنباط وطرق الاستنباط. وإنما أطلقوا على أصول الفقه لأنه يقعد أي يعطي القواعد التي على أساسها تستنبط الأحكام ولا يعطي لطالب العلم الحكم مباشرة.

ث) هذا العلم يعين على فهم العلوم الأخرى فالمفسر لا يستطيع أن يفسر آيات القرآن الكريم إلا في ضوء هذه القواعد والرجوع إلى المفاهيم الأصولية وكذلك الشارح لأحاديث الرسول وسائر العلوم الشرعية.

ج) ان هذا العلم هو المنهج الذي يحدد ويبين الطريق الذي يلزمه المجتهد في استنباطه الأحكام من أدلتها ويرتب الأدلة من حيث قوتها، إن مثل علم الفقه إلى أصول الفقه كمثال علم النحو بالنسبة للنطق العربي والكتابة العربية الصحيحة، فهو يبين للفقيه الاستنباط الصحيح من الاستنباط الخاطيء، كما أنه يكسب التشريع مرونة ومواكبة للتطورات التي تحدث في المجتمع على مر العصور ويأتي باب الاجتهاد مفتوحاً أمام العلماء المجتهدين.

### مفهوم التجديد

#### تعريف التجديد في اللغة.

تمهيد: كلمة التجديد من المصطلحات الحديثة القديمة، أو إن صح التعبير من المصطلحات القديمة المتجددة، حداتها وجدتها من شيوخها وتداولها هذه الأيام، وقدمها يكمن في ورود هذه الكلمة منذ قرون على لسان خير الخلق في حديثه المشهور عن التجديد في المسائل الذي مرّ ذكره<sup>14</sup>

<sup>14</sup> Al Hakim Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah Al Neesaburi, Al Mustadrak Alal Sahihain, Attabaul oola, 1418 H, Darul Maarfat, Bairoot, 4/522.

## تجديد مناهج الدراسات الإسلامية في " أصول الفقه "

فرغم اكتمال الدين وقامه بنص القرآن الكريم: "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا"<sup>15</sup> إلا أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوحى في هذا الحديث إلى أن كل شيء يبلى ويقدم ويخبت مما يدعو إلى تجديده وبعثه وإحيائه، لهذا قد إستفاد العلماء من هذا الحديث جملة من الأحكام منها:

- التجديد خاصية من خصائص الأمة الإسلامية ودليل على قابليتها للتطور
- التجديد يكون في الدين بمختلف مجالاته ونواحيه
- التجديد قد يكون من الأفراد كما قد يكون من جماعات

أنهم اتخذوا من هذا الحديث مصدرا اعتمده في إبراز معنى التجديد وإعطاء تعريف مناسب له، وهذا ما سنحاول معرفته في النقاط التالية:

➤ التجديد لغة: اصل كلمة التجديد ماخوذ من جَدَّدَ الشيء، وتجدد الشيء، إذا صيره جديداً أو صار جديداً والجديد نقيض الخلق والبلبي والتجديد فيه طلب واستدعاء إذ التاء للطلب فيكون تجديد الشيء يعني طلب جدته بالسعي والتوسل إلى ما يجعله جديداً<sup>16</sup>

قال ابن فارس: والأصل في الجديد القطع يقال جددت الشيء جدا وهو مجدود وجديداً أي مقطوع وقولهم ثوب جديد كأن ناسجه قطعه الآن ثم سمي كل شيء لم تأت عليه الأيام جديداً ولذلك يسمى الليل والنهار جديدين والأجدين لأن كل واحد منهما إذا جاء فهو جديداً ولا يبلى. ان أبيليداً. <sup>17</sup>

<sup>15</sup> Al Quran 3/5

<sup>16</sup> Al-Raazi, Muhammad Bin Abi Bakar Bin Abdul Qadir, Mukhtar us Sahah, 1415H, Maktaba Lubnan Nashroon Bairoot, p:47

Ibne Manzoor, Muhammad Bin Mukram Jamaluddin Abul Fazal, Lisanul Arab, Dar Sadir, Bairoot, 3/17.

<sup>17</sup> Ibnul Faras, Ahmed Bin Zakria, Mujamiul Maqyees fi lughat, 1399H, Darul Fikr, Bairoot, 1/406.

ومفاهيم التجديدهي: التعظيم والإجلال كما في قوله تعالى: **وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا** <sup>18</sup> أي عظمته وجلاله وغناه ونفهم مما سبق ان التجديد لا يعني الإتيان بجديد منقطع عما كان عليه الامرأولا. ولكن يعني:

- أن الشيء المجدد قد كان في اول الامر موجوداً وقائماً، وللناس به عهد.
  - وأن هذا الشيء أتت عليه الأيام فأصابه البلي وصار قديماً خالفاً.
  - وأن هذا الشيء قد أعيد إلي مثل الحالة الأولى التي كان عليها قبل أن يبلي ويخلق.
- إذا لا يستلزم من التجديد إقامة شيء جديد علي خلاف القديم، ولا يعني رفض القديم كله بحسبان نفود صلاحه وانه صار سلباً غير نافع يجب الغاؤه والاتيان بجديد مغاير منقطع عنه اصلاً ووصفاً ولكن حقيقة ما يعنيه التجديد هو إعادة الأمر إلي ما كان عليه أولاً<sup>19</sup>
- التجديد في الاصطلاح:** قال العلقمي في تعريف التجديد "معني التجديد احياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاها، وإماتة ما ظهر من البدع والمحدثات"<sup>20</sup>
- ومعني التجديد الاصطلاحى يظهر من قول المودودي إذ يقول "المجدد كل من أحيى معالم الدين بعد طموسها، وجدّد حبله بعد انتقاضه .."<sup>21</sup> فعلي هذا يكون تعريف التجديد: "أحياء معالم الدين بعد طموسها، وتجديد حبله بعد إنتقاضه"
- ونتخلص من التعريفات السابقة أنّ كلمة التجديد تصدق عند العلماء علي أمور:

1- أحياء ما ندرس من العلم والعمل

<sup>18</sup> Al Quran: 72:3

<sup>19</sup> Shuban Muhammad Ismail, Usoolul Fiqah Taeekh wa Rijalah, Attabaul oola, 1401H, Darul Mareekh, Alriaz, p:35

<sup>20</sup> Shamsul Haq, Abul Tayyab Muhammad Al Azeem Abadi, Ounal Maabood Sharah Sunan Abi Dawood, Attabul Saniya, 1388H, Almaktabul Salafia Al-madinatul Munawwara, 1/391.

<sup>21</sup> Al Modoodi, Abul Aala, Mojiz Tareekh Tajdiduddi wa Ahya, ahu wa waqial muslimen wa sabeel Attabul Saniya, 1967M, Darul Fikrul Hadees, p:41

2- تمييز السنة عن البدعة إذا اختلطتا فلوم يقتدر العلماء علي التمييز بينهما لتمكّن الجهل

وعمت البدع

3- إمامة ما ظهر من البدع والمحدثات بنشر العلم والدعوة به وإكثاره ونصرة أهله وكسراهل

البدع والمحدثين

4- أحياء معالم الدين بعدما اصابها الطموس ،بعوامل القسوة وطول الأمد، كما أصيب

أهل الكتاب منهما: أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ  
مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ  
قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ<sup>22</sup>

لكن المتأمل لواقع إستخدام هذا المصطلح يجد أنه لم يأخذ حقه من الفهم الصحيح له بل تجاوزت به فئات من الناس عن المراد الحق منه إلي معان تناقض مطلوب الشرع ، وتنقض علي ثوابت الدين وحقائقه بالإلغاء أو المحو أو التدوير فظنوا أنّ للتجديد رجلاً يجددون للأمة أمر هذا الدين ، وأنّ التجديد يكون بالتغيير والتبديل ، والنسخ والالغاء لكل اصل يقوم عليه الدين ، فيخضون بهذا المفهوم المعكوس الحروب ضد ما ثبت من الدين ، وهدم كل شيء وطمس الهوية التاريخية الاسلاميه يريدون أن تكون الشريعة محكومة لما يجري بين الناس لأن تكون حاكمة علي ما يجري ، وينسون أن الشريعة نزلت من عند الله لإصلاح المجتمع ، وتنظيم العلاقات بين الناس الي يوم القيامة ، وعليه فلا مناص من وصف هذا النوع من التجديد بأنه: تجديد غير شرعي بل بدعي ، فما هو إلا ابتداع واختراع في الدين وإصاق ما ليس من الدين به ، وتحريف لأصوله وفروعه عن الحق الذي شرعه الله على لسان رسوله .

فحقيقة التجديد الشرعي هو "إحياء وبعث معالم الدين العلمية بحفظ النصوص الصحيحة نقية وتمييز ما هو من الدين ثم تنقيته من الانحرافات ومنهج النظر والاستدلال لفقهاء النصوص حسب فهم السلف الصالح بالسعي للتقريب واقع المجتمع المسلم في كل عصر إلى المجتمع النموذجي

<sup>22</sup> Al Qurn, 57:16

الأول من خلال: وضع الحلول الإسلامية لكل أمرطارئ وجعل أحكام الدين نافذة على أوجه الحياة ووضع ضوابط الاقتباس النافع الصالح من كل حضارة على ما أبانته نصوص الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

#### ● معالم التجديد الشرعي :

من خلال ذكر حقيقة التجديد السابقة يمكن عرض أهم معالم التجديد من خلال الأمور الآتية:

أولاً : الحفاظ على نصوص الدين الأصلية الصحيحة: إذا لبقاء لدين دون حفظ نصوصه وما حرفت الأديان السابقة على الإسلام وانحرفت عن أصولها إلا بسبب ضياع نصوصها وتقصير أتباعها عن حفظها. والقرآن قد تكفل الله بحفظه: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ<sup>23</sup> وحفظه يستلزم حفظ السنة لأنها بيان للقرآن كما قال تعالى: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ<sup>24</sup> وإنما تم هذا الحفظ بأسباب أجلها أن قيض الله لحفظ كتابه وسنة نبيه نخبه من العلماء الربانيين وأئمة الدين فأما القرآن: فقد حفظ في الصدور وكتب في السطور ولا زالت العناية به مستمرة حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وأما السنة النبوية: فقد خص الله أمة محمد بعلم الإسناد والرواية وجعله سُلماً إلى علم الدراية وأهل الكتاب لا إسناد لهم يوثقون به المنقولات وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة: أهل الإسلام والسنة يُفَرِّقُونَ به بين الصحيح والسقيم<sup>25</sup> ومن ثم فاستخراج النصوص الصحيحة وتصفيتها من الضعيف والموضوعات هي من أهم معالم التجديد.

<sup>23</sup> Al Qurn, 15:9

<sup>24</sup> Al Qurn, 16:44

<sup>25</sup> Ibn e Taimia, Ahmed bin Abdul Haleem, Majmooul Fatawa, 1416H, Majmau malik Fahad litta, atul Mushaul Shareef, Almadina 1/9.

ثانيًا: إبراز منهج السلف في الاستدلال وفهم النصوص: فمعاني القرآن والسنة تؤخذ من عايشوا التنزيل وفهموا مراميها، وهم السلف رحمهم الله فيتحتم فهم القرآن والسنة بفهمهم وتلقى معاني النصوص منهم فلوتركت النصوص لأفهام الناس وعقولهم لتعددت أشكال الدين ولتأثر بالأهواء والنزعات فإحياء منهج الصحابة والتابعين لهم بإحسان في النظر والاستدلال وفهم النصوص، هو من أهم معالم تجديد الدين بمفهومه الشرعي إن لم يكن أهمها في عصرنا الحالي.

ثالثًا: الاجتهاد في الأمور المستجدة: وهذا من أبرز معالم التجديد الشرعي فهو ثمرة لما قبله فالاجتهاد الشرعي ضرورة لأن "الوقائع في الوجود لا تنحصر فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره فلا بد من حدوث وقائع لا تكون منصوصًا على حكمها ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد وعند ذلك فإمأن يترك الناس فيهم أحوالهم أو ينظر فيها بغير اجتهاد شرعي وهو أيضًا اتباع للهوى.<sup>26</sup>

#### الفرق بين التجديد والبدعة :

البدعة لغة: الأمر المحدث الذي لم يسبق له نظير؛ لأن مادة "بدع" للاختراع على غير مثال سابق: بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ<sup>27</sup>، أي مخترعها من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى: قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ<sup>28</sup> أي ما كنت أول الرسول من الله بل تقدمني كثير من الرسل. وفي الاصطلاح الشرعي: "البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية"<sup>29</sup>. فالبدعة مناقضة للتجديد لا مرادفة له؛ وذلك للأمور الآتية :

<sup>26</sup> Ash, shati, Abu Ishaq Ibrahim Bin Moosa, almawafiqat fi usoolil Ahkam, 1341H, Almatbaul Salafia Misr, 4/104.

<sup>27</sup> Al Qurn, 2/117

<sup>28</sup> Al Qurn, 46/9

- 1- الابتداء اختراع وإحداث بينما التجديد الشرعي إعادة وإحياء، فهو إبداع لا ابتداء.
- 2- الابتداء إصاق بالدين مالمس منه أما التجديد الشرعي فتتقية الدين من العناصر الداخلة عليه وإبقاء الأصيل فيه.
- 3- الابتداء هو التحريف للدين، أما التجديد الشرعي التصحيح لذلك التحريف.
- 4- الابتداء محرم شرعاً أما التجديد بمفهومه الشرعي فهو من أهم قضايا الأمة، ومن أجل مقاصد الشريعة.

### دعوي التجديد في علم اصول الفقه، والقضايا التي تشمل التجديد

بدات الدعوة الي التجديد في علم اصول الفقه قديما، وذلك عندما اشار الغزالي في مؤلفاته الي ان بعض قضايا هذا العلم "اصول الفقه" يحتاج الي تحرير القول فيه<sup>30</sup> وتبعه الشاطبي حيث نبه علي ان في اصول الفقه مسائل ليست منه، وان المقاصد لم تلق اهتماما<sup>31</sup> وكذا الشوكاني عندما بين انه لم يذكر في كتبه من المبادئ التي ذكرها العلماء في هذا المجال الا ما كان له فائدة تتعلق به تعلقا تاما، وينتفع به فيه انتفاعا زائدا<sup>32</sup> كذا القراني، وشيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم، فمن تأمل في كتب هؤلاء المحققين وغيرهم من اهل النظر والسعة في الفنون لوجدان مصنفاتهم الاصولية لا تخلو من الجدة والابتكار في الشكل والمضمون دون المساس بالقطعيات و بضوابط تبعده عن التسيب والانفلات كما ان هناك مبررات ودواعي دعت الي المنادات بالتجديد، ومن تلك المبررات:

<sup>29</sup> Ash, shati, Abu Ishaq Ibrahim Bin Moosa, Al-eetsaam, Attatul Saniya, Sinat 1414H, Dar Ibn e Affan Al-Saudia 1/26.

<sup>30</sup> Al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad Bin Muhammad, Al-mustasfi fi Elmul Usool, 1/10.

<sup>31</sup> Ash, shati, Abu Ishaq Ibrahim Bin Moosa, Al-mawafiqat fi Usoolil Ahkam, 4/105.

<sup>32</sup> Al Shokani, Muhammad Bin Ali, Irshadul Fuhood, p:2

1- غياب الأدلة في كتب الأصول: حيث غلب عليها المسائل المجردة، والتعليقات العقلية، والافتراضات الذهنية، والأصول الكلامية، وتحكيم مثال: أمر السيد لعبده، مع نتف من الأدلة الشرعية.

وكتب الأصوليين المتأخرين تنقسم على قسمين وهما:

الأول: المتون المعقّدة.

الثاني: الشروح والحواشي. قال الخطابي: مسألة: إذا توجه الأمر إلى واحد لم يدخل غيره فيه بإطلاقه. قال المصنف: وجه قولنا: إنه لا خلاف بين أهل اللغة أن الإنسان إذا قال لعبده: افعَل كذا وكذا لم يدخل ببقية عبيده في ذلك، فكذلك إذا أمر الله تعالى نبيه لم تدخل فيه الأمة<sup>33</sup> يتحصّل مما سبق أن كتب الأصول قد تضمنت أمور تستدعي التجديد منها:

● إدخال الفلسفة في علم الأصول. وغياب الأدلة عن القواعد الأصولية. والدخول ما لا أثر فيه في علم الأصول. ووجود الدخيل في أصول الفقه وشيوع التقليد المذموم:.

● كثرة المسائل الداخلة في أصول الفقه تطبيقياً وهو أوضح من أن يستدل له، وقد نص على ذلك كثير من الأصوليين، بل كتب المتقدمين والمعاصرين رسائل مستقلة في ذلك، كالمباحث اللغوية، والمسائل الكلامية، ولم يكن إدخال تلك المباحث والمسائل في أصول الفقه بحسب الحاجة بل حصل الإسراف فيها إلى حد غير سائغ، مما لا يحتاج إليه مستنبط الأحكام، ومقرر المسائل، حتى غدا الاستطراد فيها سيد الموقف، ولعل ذلك راجع إلى تمكنهم من تلك العلوم، مما يجعلهم يطيلون النَّقْسَ فيها غير منتبهين إلى أنهم يتحدثون في علم آخر، لا ينبغي لهم أن يذكروا فيه إلا ما يتعلق به؛ تمييزاً له عن غيره.

<sup>33</sup> AL Kalozani, Abul Khattab Mahfooz Bin Ahmed, Attamheed Fi Usoolil Fiqah, Attabaul Oola, 1405H, Darul Madani Littaba, at Jadda, 1/277.

من هنا تبرز حاجة إلى التجديد والمراجعة في كثير من موادها ولا سيما التي تضمنها هذا المعنى ويتمثل ذلك التجديد فيما يلي:

- 1- إبراز القواعد الأصولية للمستفيد، وتأصيلها بالأدلة الشرعية، وتصفيتهما من كل ما علق بهما ليس منها، وكل ما اتصل بها ولم يثمر فرعاً.
- 2- ضرورة الاجتهاد في عصرنا لمواجهة المستجدات.
- 3- تفصيل المباحث التي لم تفصلها المؤلفات القديمة، كالمقاصد، ودلالة السياق وغيرها.
- 4- اختصار المباحث التي أطال فيها المتقدمون، فأدت إلى صرف إهتمام المستفيد عنها، ومن ذلك والإجماع وغيرها.

#### مجالات التجديد في علم أصول الفقه:

للتجديد مجالات عدة، منها:

- أولاً: الرجوع التام إلى الأصول والمصادر التي تكون منها هذا العلم، فأمر التجديد لا يمكن إلا بالرجوع إلى المصادر الأصلية وهما: نصوص الكتاب والسنة حسب فهم السلف، اللغة العربية. أمّا غيرهما فهو يساعد في أمر الضبط للأصول.
- ثانياً: التنقيح لعلم الأصول من المسائل الزائدة.
- ثالثاً: تفعيل إلى جانب التطبيق في الدراسات الأصولية، وله عدة جوانب:

- 1- ربط القواعد الأصولية بالأدلة.
  - 2- الاهتمام بذكر الأمثلة الفقهية لكل قاعدة.
  - 3- الاهتمام بتطبيق القواعد الأصولية على النوازل الفقهية المعاصرة، وبيان فاعليتها.
- رابعاً: التحديث والإضافة للتراث الأصولي، وذلك بأمور:
- 1- الإضافة التي لا بد منها كالمقاصد الشرعية.
  - 2- قلة الاعتماد من المتون المعقدة وقلة الفائدة.
- خامساً: التجديد من جهة الصياغة وطريقة التأليف، وطرقه:

1- إهتمام إعادة الصياغة للقواعد الأصولية.

2- إهتمام بأخطاء الأصوليين في طريقة التأليف.

وإن المتأمل في مؤلفات علم أصول الفقه يجد الأمرين بالاهتمام:

**الأول:** هو أن "علم الأصول" قد اختلط بمنهج المتكلمين حتى التحق شيء من منطق يوناني وهذا واضح كما في كتاب البرهان لأبي المعالي الجويني والمستصفي لأبي حامد الغزالي وبعض من جاء بعدهم وهكذا علم الأصول مثقالاً بأراء المتكلمين وطرقهم مما أثر في سيره فلم يؤدي دوره المرجومنه وقد قام عدد من العلماء قديماً وحديثاً بتنقيته مما علق به وكان من هؤلاء العلماء الإمام أبو حامد الإسفرايني وأبو إسحاق الشيرازي وجاء من بعدهم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وأبو إسحاق الشاطبي والعلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمهم الله تعالى وغيرهم من العلماء.

**الثاني:** إن المؤلفات في الأصول تهتم بالجانب النظري دون التطبيقي وهذا بمعنى أنهم اهتموا بتقرير القاعدة الأصولية ودفع الاعتراضات الواردة عليها دون الأمثلة الموضحة للقاعدة وبيان استخدامها. وينبغي للباحث في الأصول أن يتعود في تطبيق حسب فهمه للقواعد الأصولية ما فيها من عموم وخصوص الخ. وذلك لأن أي آية أو حديث لا تكاد تخلو من تعلقها ببعض منها القواعد الأصولية. قال الشوكاني رحمه الله: فإن علم أصول الفقه لما كان هو العلم الذي يأوي إليه الأعلام، والملجأ الذي يلجأ إليه عند تحرير المسائل وتقرير الدلائل في غالب الأحكام، وكانت مسائله المقررة وقواعده المحررة تؤخذ مسلمة عند كثير من الناظرين كما تراه في مباحث الباحثين وتصانيف المصنفين، فإن أحدهم إذا استشهد لما قاله بكلمة من كلام أهل الأصول أذعن له المنازعون وإن كانوا من الفحول لا اعتقادهم أن مسائل هذا الفن قواعد مؤسسة على الحق الحقيقي بالفحول مبروطة بأدلة علمية من المعقول والمنقول تقصر عن القدح في شيء منها أيدي الفحول وإن تبالغت في الطول<sup>34</sup>

<sup>34</sup> Al Shokani, Muhammad Bin Ali, Irshadul Fuhood, p:3

القضايا التي تشملها التجديد بالاختصار هي:

- 1- صياغة المباحث الأصولية بأسلوب سهل قريب
  - 2- تصفية الأصول من الدخيل: أي: تصفيته من خلافات غير المسلمين. تصفيته من خلافات المذاهب المنقرضة المخالفة، تصفيته بحذف الأمثلة الفرضية ، تصفيته من الخلاف اللفظي، تصفيته من الأقوال والمذاهب التي لا قائل لها، حذف ما لا تأثير له في الفروع
  - 3- الربط بين الأصول والفروع لأن هذه هي غاية هذا العلم
  - 4- الاهتمام بدراسة مقاصد الشريعة
  - 5- المتابعة التاريخية الدقيقة لمسيرة هذا العلم
  - 6- إعادة هيكلة المادة الأصولية بما يتيح للباحث التوسع في الدراسة بما يواكب العصر
  - 7- تطوير بعض المفاهيم، كمسألة الشروط والضوابط الموضوعية للإجماع والاجتهاد
  - 8- استخدام أدوات المنهج التجريبي في بعض المسائل، كالعرف، والعادة، والضرورة.
- وبعد ذكر مجالات التجديد، وما يسوغ فيه وما لا يسوغ، يتبين لنا أن الناس في التجديد طرفان ووسط، أي بين الإفراط والتفريط، فالأول يرفض التجديد جملة وتفصيلاً، والآخر يتوسع فيه بلا ضوابط شرعية ولا حدود مرعية، ويتخلص القول في بيان مناهج الناس في التجديد الأصولي من خلال منهجين اثنين: مشروع بل منشود، وممنوع مرفوض، وإليك توضيح القول في ذلك في هذين المبحثين.

### مناهج التجديد في أصول الفقه

#### ➤ المنهج المشروع المطلوب

لا يخفى على عاقل بأن من أهم الأسباب التي أدت إلى جمود علم أصول الفقه هو القول بسد باب الاجتهاد وهذا القول يتضمن الحكم بالضرورة ببطان المسوغ الذي قام لأجله علم الأصول من تهيئة مادة علمية من شأنها أن تؤهل من يتحقق بها لاستنباط الأحكام الشرعية على نهج سديد ، وعليه فلا بد من توجيه علم الأصول وجهة عملية ليكون طريقاً

للاجتهاد ، وتضمنه كل ما يعين على ذلك ، و تنقيته من كل ما يعوق عن تحصيل هذا الغرض .

ولا يتم تحقيق تلك الغاية إلا بمراعاة منهج المتقدمين من الاسلاف إذ قد اختصوا رضوان الله عليهم بالتسهيل والتيسير في علمهم مع جودة التحقيق ، والسلامة من التعقيدات الشكلية التي سدّت على غيرهم مسالك الاستنباط الصحيح .

ومن شأن هذا التجديد المنهجي العودة بعلم أصول الفقه إلى تحقيق غايته المنشودة وضالته المفقودة، لكي ينهض بعلم الفقه ، ويقضي على التعصب والجمود . كما أن فتح باب الاجتهاد بضوابطه يسد باب الإفساد الذي ظهر في الأعصار المتأخرة على يد بعض ذوي الميول الغربية ممن صرفوا همهم إلى بناء نهج عصري لفهم الشريعة، وهو هدم لها ونسف لثوابتها . وأهم اتجاهات التجديد المشروع، والمنشود لعلم أصول الفقه هي :

أولاً: إحياء المبادئ الأساسية التي قام عليها علم أصول الفقه بمضمونه الصحيح لتكون العلامات والمنارات التي يهتدي بها الأصولي إلى غايته، والتي بدونها قد يجرد عن هدفه ومن أهم تلك المبادئ:

(أ) وجوب موافقة الكتاب والسنة في كل أصل أو قاعدة

(ب) ضرورة الاستدلال لكل قاعدة أصولية

(ت) لا بد في الاستدلال أن يكون صحيحاً من حيث الثبوت وصحيحاً من حيث الدلالة

(ث) الاشتراط في كل قاعدة أصولية أن تسوق إلى تحصيل ثمرة العلم وغايته

(ج) وجوب النظر في المسائل والقواعد الأصولية نظراً حرّاً دائراً مع الدليل دون تعصب أو تقليد .

ثانياً: تنقية علم "أصول الفقه" من الموضوعات التي لا جدوى من دراستها بين طيات هذا العلم وأهم الموضوعات ما يلي:

(أ) الموضوعات التي يكون النزاع فيها مع فرق خارجة عن الإسلام : فإن عرض آراء هؤلاء إحياء لمذاهبهم ، ومن أمثلة ذلك : مسألة إفادة الخبر المتواتر للعلم عند

علماء المسلمين ، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الفرق الضالة كالسُمنية<sup>35</sup>: وهي فرقة من عبدة الأصنام تقول بتناسخ الأرواح ويحصرُون إدراك العلم على الحواس الخمس ومثلهم: فرقة البراهمة<sup>36</sup> وهي فرقة ضالة أيضاً لها معتقداتها الفاسدة ومنها عدم جواز بعثة الرسول على الله تعالى والعجيب أن علماء الأصول يوردون الأدلة التي تثبت صدق إفادة الخبر المتواتر للعلم ثم يناقشون مذاهب هذه الفرق ويذكرون حججهم ويردون عليها ونتيجة ذلك: ضئيلة أو معدومة .

ب) المسائل اللغوية المحضة : التي لا صلة مباشرة لها بعلم أصول الفقه، حيث إن عرضها في كتب الأصول لا يفي بدراستها وإنما محلها كتب اللغة، وإنما نقول لا صلة مباشرة لها ؛ لأن دراسة اللغة و التبحر فيها من أهم سمات المجتهد ، ولكن عرضها في كتب الأصول بذلك الشكل المختصر والمضغوط لا يفي بذلك المطلوب .ومن أمثلة تلك المسائل: حقيقة الوضع اللغوي وسببه، والموضوع والموضوع له، ووضع اللغة أو مبدأ اللغات، والطريق التي يعرف بها الوضع، وتعريف الاسم والفعل والحرف، والاشتقاق والترادف، ومعاني بعض الحروف والأدوات، والتي قال عنها الجويني: بعد بيانها: "فهذه جمل اعتداد الأصوليون الكلام عليها... مع اعترافنا بأن حقائقها تتلقى من فن النحو<sup>37</sup>

ت) المباحث والمسائل الكلامية: التي حشيت بها كتب الأصول تأثرًا بعلم الكلام ومن تلك المباحث: المقدمات الكلامية ويدخل فيها: بيان حدّ العقل والعلم والجهل والظن و الوهم وانقسام العلم إلى ضروري ونظري وحدّ الدليل والفرق بينه وبين الأمانة

<sup>35</sup> Al-Tusi, Najamuddin Abul Rabeu Suleman bin Saeed, Mukhtasi Sharah Al-Rauzat, 1407H, Muassasat ur Risala, Bairoot, 2/75.

<sup>36</sup> Al-Tusi, Najamuddin Abul Rabeu Suleman bin Saeed, Mukhtasi Sharah Al-Rauzat, 2/75.

<sup>37</sup> Al Jaweeni, Abul Ma, aali Abdul Malik Bin Abdullah, Al-Burhan fi Usoolil Fiqah, 1399H, Matabiuddolatul Hadees, Qatr, 1/146.

وحد النظر وغير ذلك مما عني به علماء الكلام. ومن ذلك مباحث التحسين والتقبيح العقليين ووجوب شكر المنعم عقلاً وهل كان متعبداً بشرع أحد من الأنبياء؟ والإباحة هل هي تكليف؟ وأمر المعلوم ونسخ الشيء قبل أن يعمل به والخلاف في الواجب المخير والمحرم المخير وتكليف الكفار بفروع الشريعة ووجوب النظر والاستدلال على كل مكلف ونحو ذلك من المباحث الكلامية.

**ثالثاً :** ضم أبواب ومسائل قام الدليل على عظم نفعها وجدواها ومع ذلك خلت منها جلّ كتب الأصول ، وإنما تناثرت في كتب مجدي علم الأصول ومن أهم الأمثلة على ما نحن بصدده : أبواب مقاصد الشريعة وقواعد التفاضل والأفضلية ، فقد تناثرت تلك المباحث بين كتب الغزالي ، والعز بن عبد السلام، وابن تيمية رحمه الله، وابن القيم، والشاطبي رحمه الله، وإن كان قد اكتمل بيان المقاصد عند الشاطبي ، إلا أن الواقع العملي غير ذلك ، فلا تزال الفجوة موجودة فلم تضاف مقاصد الشريعة إلى علم الأصول<sup>38</sup>

**رابعاً:** الإكثار من التفريعات والجزئيات التي تتخرج على القواعد الأصولية وضرب أمثلة واقعية في حياتنا المعاصرة حتى نربطه بواقعنا اليومي ولانترك الفرصة للمتحمّلين من الشريعة باتهام هذا العلم بأنه لا يحقق مقتضيات العصر الحاضر<sup>39</sup>

**خامساً :** تخرّيج الفروع على الأصول : ومعناه إسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ بِوَسْطَةِ الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ ، وهذا العلم عند التحقيق لا يخرج عن خط الدراسة الأصولية ، بل هو من أهم ما يحقق غاية علم الأصول ؛ لأنه عبارة عن تمرين وتدريب

<sup>38</sup> Abul Fazal Abdul Salam Bin Abdul Karim, Al-Tajdeed Wal Mujadidoon fi Usoolil Fiqah, Attabaul Oala, 2003M, Almaktabul Islamia, Bilqahira, p:406-409.

<sup>39</sup>Shuban Muhammad Ismail, Usoolul Fiqah Taeekh wa Rijalah, p:108

للدارس على كيفية استخراج الفروع الفقهية من القواعد الأصولية ، وهذا هو ثمرة علم الأصول على الحقيقة فهي تخرج بالأصول من البحث النظري إلى الواقع العملي<sup>40</sup>

**سادساً :** إعادة صياغة القديم بأسلوب جديد وهو اتجاه التجديد الذي يصاغ فيه مصطلحات لهذا العلم وتَعْرِيفَاتِهِ وقضاياه بأسلوب ميسر والعبارة واضحة خاليا من الالغاز والاعجاز، وأقصد به : إحياء طريقة المتقدمين الأولين الذين يتصفون بالميل إلى التيسير وسهولة العبارة ، والقصد إلى المعنى بأقرب لفظ و أبينه ، دون إعضال أو إغلاق ، ودون تكلف أو اعتساف ، ولقد رأينا هذه السمات في رسالة الشافعي على أكمل ما يكون ، يضاف إليها فصاحة المنطق ، وروعة البيان ، وقوة السبك ، ولعل سبب ذلك عند الأولين أن همهم الوحيد كان تأدية المعنى إلى فكر السامع ، طال الكلام أو قصر<sup>41</sup>

**سابعاً :** التناول الجديد للمسائل القديمة مع التمحيص والتحرير، وأقصد به : تجنب التقليد والجمود على ما قد قيل دون تحرير و ترجيح ، ومثال هذا ما ذكره الشاطبي في إحدى مسائل العموم ، حيث ذكر أن للعموم طريقان : أحدهما: الصيغ، وهذا هو المشهور في كلام أهل الأصول، الثاني: استقراء مواقع المعنى حتى يحصل في الذهن أمر كلي عام، وأورد الأدلة على هذا النوع ، ثم قال : وهذا النوع ليس مما تعارفه الأصوليون. ومثاله أيضاً ما جاء في مسألة الفرض الكفائي حيث انتقد ما أطبق عليه الأصوليون من القول بأن الفرض الكفائي إذا لم يقيم به أحد أتم الكل، وقرر أن الذي يَأْتَمُّ من فيهم الأهلية للقيام بهذا الأمر، وأما من ليس أهلاً له، ولا قادراً عليه فلا يَأْتَمُّ ولو لم يقيم بهذا الفرض أحد، وهو قول وجيه قرره بأدلة سديدة -<sup>42</sup>

<sup>40</sup> Abul Fazal Abdul Salam Bin Abdul Karim, Al-Tajdeed Wal Mujadidoon fi Usoolil Fiqah, p:405-406.

<sup>41</sup> Al Khizri, Muhammad Bin Afifi, Usool ul Fiqah, Attabaul Sabia, Sinat 1962M, Matbaussa, aadat Misr, p:8

<sup>42</sup> Ash, shati, Abu Ishaq Ibrahim Bin Moosa, Almawafiqat fi Usoolil Ahkam, p:176-178.

### ➤ المنهج المنوع المرفوض

ظهرت جماعة في هذا الزمن التي فسرت معنى التجديد غير التي عرّفها المسلمون سابقاً، انصبت دعوتها على إعادة هيكلة أصول الفقه وبنائه من جديد بصورة تتلائم مع مقتضيات العصر، وعابوا في مقالاتهم وأطروحاتهم اعتماد المسلمين على أحكام قال بها الأئمة الفقهاء الأقدمون، وزعموا أنها أحكام بليت وذهبت مع عصرهم، كما بلي أصحابها، وتذرعوا بدعوى التفريق بين تقديس النص، وتقديس فهمه، أو بعبارة أخرى بين طبيعة النص الإلهية، وطبيعة المفسرين البشرية، فتراث الفقهاء والأصوليين وغيرهم من علماء المسلمين إنما هو تراث بشر، قابل للنقد والتخطئة، وأنهم ليسوا معصومين، حتى ولو كان هذا الفهم للنصوص هو فهم السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن ثمّ كان من المتعين إلقاء الضوء على ملامح تلك الدعوة الخطيرة، وأهمّ سماتها؛ حتى نستبين سبيلهم، ونسبر أغوار فكرهم، ومن أهمّ تلك الملامح لهذا المنهج المنوع المرفوض في التجديد:

أولاً: العمومية والإجمال في دعوتهم ورفضهم الشعارات البراقة: كالتجديد والتحرير والتنوير والتطوير ومسايرة التقدم وغيرها؛ لتخفي قدرًا كبيرًا من الضبابية، وعدم وضوح الرؤى وانعدام المضمون العلمي ومنهجية التفكير السديد.

ثانيًا: التهويل والتضخيم للمثالب الشكلية الموجودة حقا في أصول الفقه، لا جدال في أهمية السعي لردّها وتصفية أصول الفقه منها، كعلم الكلام الذي استشرى في كتابات الأصوليين، والافتراضات الجدلية غير الواقعية التي امتلأت بها كتبهم إلا أنها كلمة حقٍ أريد به الباطل إذ اتخذوا تلك المثالب ذريعة للمطالبة بتغيير أصول الفقه غافلين أو متغافلين عن أصل العلم وجوهر مضمونه الصافي، والذي نادي بإحيائه المجددون على مر الأزمان والدهور.

ثالثًا: سلوك سبيل المغالطة والتشويش على الحقيقة، وحسبك من أقوالهم ما يقال في حق كل قديم، فقها كان أو أصولًا، صحابة كانوا أو أئمة، ومن أمثلة ذلك قول أحدهم: "وَلَيْسَ كَانَ فِئْهُنَا التَّقْلِيدِي قَدْ عَكَفَ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَكُوفًا شَدِيدًا؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ

الفُقهاء ما كانوا يعالجون كثيراً قضايا عامة، بل كانوا في مجالس العلم! والحياة تدور بعيداً عنهم!! ولا يأتي إليهم إلا المستفتون، يأتون إليهم بقضاياهم الفردية في معظم الأحوال، فالنمط الأشهر في مثل هذا فتاوهم فرعية، والمحركات ما كانت للتدوين حسب النظر الفقهي . ولهذا معظم المسائل الفقهية تعلقت بالشعائر والزواج والطلاق والآداب، لأنّ النصوص أحياناً تتكثف ولا تتسع لمجال الكثير من الخلافات الأصولية حول تفسير تلك النصوص " <sup>43</sup> وخطورة هذه المغالطات حينما تلقى على مسامع وعقول لم تُشرب بفقهِ الشرع ، ولم تضطلع بعلومه عظيمة ؛ رغم أنها لا تزن جناح بعوضة عند أبواب العلم والتحقيق.

رابعاً: فتح باب الاجتهاد في الأصول والفروع على حدٍ سواء ومسلكتهم في هذا الخلط بين الدعوة إلى الاجتهاد وفتح بابيه لمن يملكون أدواته وبين تغيير القواعد الأصولية وتفريغها من محتواها إذ أنها تشكل حجر عثرة في طريق دعوتهم العوجاء

يقول أحدهم: "الاجتهاد الذي نحتاج إليه اليوم ويحتاج إليه المسلمون ليس اجتهاداً في الفروع وحدها وإنما هو اجتهاد في الأصول كذلك وكم من مسألة تواجه المسلمين اليوم فإذا اجتوها وأعملوا الجهد طلباً لحكم الإسلام فيها أفضى بهم بحثهم إلى وقفة مع الأصول وليس ما تردده الكثرة الغالبة من المعاصرين من امتناع الاجتهاد في الأصول إلا التزاماً بما لا يلزم وتقصيراً في بذل الجهد بحثاً عن ما ينفع الناس وما نقلته هذه الكثرة من كلام الإمام الشاطبي في كتاب " الموافقات " من أن أصول الشريعة كلها قطعية، ومن ثم فلا يسوغ الاجتهاد في شأنها ، يحتاج إلى وقفة تأمل ومراجعة " <sup>44</sup>.

<sup>43</sup> Al-Turabi, Hassan Abdullah, Tajdeed Usoolil Fiqahul Islami, Attabaul Oola, 1980M, Maktaba Darul Fikril Khurtoom, p:14.

<sup>44</sup> Adnan Muhammad Imama, Al-Tajdeed fil Fikril Islami, Attabaul Oola, 1424H, Dar Ibne Jozi, p: 431,432.

**خامسا :** السعي في تجميد النصوص وتعطيل الأحكام وذلك يكون تارة باشتراط التواتر في النصوص ثبوتاً ودلالةً في مسائل الاعتقاد والحدود وتارة بقبول السنة العملية دون القولية وتارة بمحاصرة عموم النصوص ووقفها على أسباب نزولها وورودها فالعبرة عندهم بخصوص السبب لا بعموم النص وتارة بالقول بتاريخية الأحكام وارتباطها بالظروف القائمة في كل قرن فهي تتبدل عندهم من عصر إلى عصر فالأحكام عندهم نسبية مؤقتة وليست مطلقة دائمة ، هكذا زعموا .

**سادسا:** تضخيم دور المصالح والعلل والحكم التي انطوت عليها أحكام الشريعة ، ليصلوا إلى نتيجة بأن هذه الأحكام تتغير تبعاً وفقاً للمصالح ، ويدعون أن هذا التغيير الحق الذي أعطته الشريعة للمُجْتَهِدِينَ ، وفي هذا الكلام ما لا يخفى من رمي الشريعة بالقصور ، والعجز عن رعاية مصالح الناس ، وكأنها ليست من العليم الخبير، الذي لا يخفى عليه شيء وهو السميع البصير.<sup>45</sup>

ولا أظن أحداً يشك بعد هذا البيان في أن منهج أهل التجديد العصري هذا ما هو إلا خروج من الدين وهو في الأصل الدعوة التغيرية باسم الإسلام ومهيمنة العالمية الخفية التي دعت إلى وحدة الأديان وإلغاء الفوارق بينها إذ ما من دين ولا فلسفة في الأرض كلها إلا وتدعو إلى القيم العامة والمثل العليا والمقاصد الكبيرة وتتبنى الأخلاق و الفضائل وذلك في ضوء المفاهيم والقيم التي يؤمنون بها.

#### نماذج تطبيقية للتجديد في علم اصول الفقه

نماذج تطبيقية للتجديد في علم اصول الفقه كثيرة لا يمكن الاحاطة بها لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله فنذكر بعضاً منها، فمن أهمها "مقاصد التشريع" مقاصد الشريعة هي المعاني

---

<sup>45</sup> Abul Fazal Abdul Salam Bin Abdul Karim, Al-Tajdeed Wal Mujadidoon fi Usoolil Fiqah, Attabaul Oola, Sinat 2003, Almaktabul Islamia, Bilqahira p:446-447.

والاهداف الملحوظة للشرع في أكثر احكامها، ومعرفتها امر ضروري لكل الناس، للمجتهد عند استنباط الاحكام، ولغير المجتهد للتعرف علي اسرار الشريعة، فاذا اراد أن يعرف المِجْتَهِدُ الحكم للوقائع يحتاج الى فقه النصوص لتطبيقها على الواقع، واذا اراد التوفيق بين الادلة المختلفة يتوجه إلى مقاصد الشريعة، وان كانت الحاجة لبيان الأحكام الإلهية في مسألة مستجدة عن القياس او الإستِصْلَاح او الإستِخْسان او غيرها، تحري اهداف الشريعة ومقاصدها. وقد ثبت ان وضع الشرائع انما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معا، اما يجلب النفع لهم أو لدفع الضرر والفساد عنهم، كما دلت عليه الشريعة في جميع تصرفاتها. ويوجد مع كل حكم امور ثلاثة:

1- الوصف الظاهر المنضبط وهو العلة

2- وما في الفعل من نفع او ضرر ويعبر عنه بالمصالح والمفاسد

3- وحكمة التشريع، وما يترتب عليه من جلب المنفعة ودفع المضرة، وتسمي مقاصد

الشريعة وهذه سمة ملازمة لكل احكام الشرع

فالشريعة الإسلامية كلها لجلب المصلحة، فمطلبتة الشريعة فهي تحقق المصالح اما عاجلا او آجلا، والمنهيات كلها مشتملة علي دفع المفاسد والمضار، وهذه المقاصد التي قررها الشارع لها صفات وشروط ترجع اجمالا الي أربعة أمور وهي:

أ \_ ان يكون المقصد له معني حقيقي حتى العقول السليمة تُدرك ملائمتها للمصلحة او منافرتها لها، كادراك كون العدل نافعا وكون الاعتداء علي النفوس ضارا. فالمقصد لا بد ان يكون معناها ثابتا وحقيقيا، لانه تفعيدتبي عليه الفروع والاحكام، فالاهام والتخييلات لا تصح ان تكون مقاصد شرعية ولذلك ابطال الاسلام احكام التبي التي كانت في الجاهلية وفي صدر الاسلام لانه امر وهمي.

ب \_ ان يكون المقصد الشرعي ظاهرا، بحيث لا يختلف الفقهاء في تشخيص معناه، ولا يلتبس عليهم ادراكه ككون حفظ النسب مقصد شرعيا من مشروعية النكاح.

جـ\_ ان يكون المقصد الشرعي منضبطا، والمراد بالانضباط ان يكون للمعنى قدر أوحد غير مشكوك فيه بحيث لا يتجاوزه ولا يقصر عنه، مثل حفظ العقل الذي هو المقصد من تحريم الخمر ومشروعية الحد بسبب الاسكار الذي يخرج العاقل عن تصرفات العقلاء.

د\_ ان يكون المقصد الشرعي مطردا، وهذا الشرط له قيود، ان يكون كليا، وعاما، وابدائيا، من حيث الاشخاص والازمنة والامكنة، وهذه المقاصد التي بني الشارع عليه احكامه تهدف الى حفظ النظام العالمي عن طريق تحقيق المصالح وابطال المضرات، فلذلك العلماء صنفوا هذه المصالح الى مراتب ثلاثة:

1- الضرورة

2- الحاجة

3- التحسين

فاما النوع الاول: وهي المصالح الضرورية فمعناها انها لا بد منها في مصالح الدين والدنيا، وهذه الضروريات خمس وهي، الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ولا يمكن ان توجد حياة انسانية لها معنى الا بالمحافظة علي بقاء هذه الكليات، ولذلك كان المقصد الاول للشريعة اقامتها ودوامها، والمتأمل لأحكام الشريعة كُلهَا مِنْ عَقِيدَةٍ، ومعاملة، وعبادة، واخلاق يجدها محققة لهذه الاصول الخمسة واليراجع للتفصيل في مظاهرها<sup>46</sup>

2: الحاجيات: وهذه المرتبة من الأمور التي يَحْتَاج إليها الناس لِرْفَعِ المشقَّةِ عنهم، و عند الفوائت لا تختل الحياة ولكن الناس قد يواجهون العنت، وقد جاءت الشريعة بالاحكام لتحقيق هذا الهدف. ولذلك شرعت في العبادات أمر الرخصة لدفع الحرج، فاباح الشَّارِعُ الفطر للمريض والمسافر وهكذا في المعاملات وغيرها

<sup>46</sup> Ash, shati, Abu Ishaq Ibrahim Bin Moosa, Almawafiqat fi Usoolil Ahkam, 2/17,18.

3: التحسينات: وهي التي تلائم حسب احوال الناس ومقتضي الآداب العالية والخلق القويم، وإذا فاتت لا يخلت لفوائدها نظام الحياة، ولا يلحق الناس الحرج والمشقة، ولكن تصير حياتهم علي خلاف ما تقتضيه المروءة ومكارم الاخلاق وقدراعت الشريعة هذه المصالح التحسينية ايضا ففي العبادات مشروعية اللباس الجيدة عند الدخول في المسجد والتقرب بالصلاة النافلة والصيام النافلة وغيرها، حتى في المعاملات مشروعية الامتناع عن بيع الأشياء النجسة إلى البيوع الممنوعة الأخرى. وهكذا، وهناك قواعد في المقاصد تضبط لنا ذلك العلم وتنظم جزئياته واليراجع لذلك في مظانه .

وبعد عرض هذه المقدمة لعلم مقاصد الشريعة احب التنبيه الى حاجة هذا العلم في العصر الحاضر وامكانية تجديد مناهج التغيير والاصلاح من خلال مقاصد الشريعة في النقاط التالية: أولا: ان فهم مقاصد الشريعة من خلال اهميتها في الشريعة بدءا بالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيات له اثر كبير في تحديد سلم الاولويات الدعوية والحركية عند التخطيط ووضع الاهداف كما انه مناط الترجيح عند تعارض المصالح والمفاسد في باب الدعوة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيقدم ما هو من قبيل الضروريات علي غيرها من الحاجيات والتحسينيات كما تقدم الحاجيات علي التحسينيات وقد تؤخر اذا كانت تضرب نوعا من أنواع الضروريات وهكذا.

ثانيا: ان فهم الداعية لمقاصد الشريعة وكلياتها يثمر في دعوته فقها للموازات والأولويات ومن ثم قبولها عند الناس، لان هذا الفقه من طبيعة الفطرة الانسانية ومحاوله انتباه الناس الي أهم الأمر، وترك المكروه قبل الحرام، والقيام بالمستحبات قبل الواجب، والدعوة في تعثر ولا تؤثر في السامعين كما مر من يزني بغض البصر، وقس علي ذلك الممارسات الدعوية لبعض الجماعات الناظرة للاسلام واحكامه من بعد واحد لا يتجاوزونه، وهذا يخالف للاسلوب القويم بالتدرج في الدعوة الي الله، لان من فقه الاولويات مراعات درجة التكاليف الشرعية اثناء ممارسة العمل الدعوي، بتقديم الاصول علي الفروع، والمحرمات علي المكروهات، والضروريات علي الحاجيات و الحاجيات علي التحسينيات. وفي قول الرسول ﷺ حيث قال "الايمن بضع وسبعون شعبة، أفضلها قول لا اله الا الله وأدناها ما طاة الأذي عن الطريق والحياء شعبة من

الايمن (مسلم) فاذا كانت مراتب الايمان ليست علي وزن واحد، فالدعوة اليها ينبغي ان تكون كذلك.

ثالثا: ان الداعية اذا تشرب مقاصد الشريعة من خلال معرفة علل الأحكام ومقاصد الكلام كان اولي به ان يسخر هذا "العِلْمُ النَّافِعُ" في دعوة الناس بترسيخ الدين في نفوسهم وعري الايمان في قلوبهم باطلاعهم علي حكمة التشريع واعجاز الخالق في آياته فان اثر هذا العمل كبير النفع جليل القدر ولذلك نري الامام الزركشي يدعو الفقهاء الي استخراج المعاني الايمانية من خلال الاحكام الفقهية لتحيا في قلوبهم وعقولهم معا يقول رحمه الله "علي فقيه النفس ذي الملكة الصحيحة تتبع الفاظ الوحيين: الكتاب والسنة واستخراج المعاني منهما.... وكذلك قوله صلي الله عليه وسلم "لا تنكح المرأة علي عمتها وخالتها، فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامهن"<sup>47</sup> فيتعدى استنباطه الي تحريم كل ما يوقع القطيعة والوحشة بين المسلمين وافساد ما بينهم، حتي السعي علي بعضهم في مناصب بعض ووظيفته من غير موجب شرعي، وقس على ذلك وامثاله تَعَنَّمِ بِتَحْصِيلِ الْقَوَائِدِ وَتَثْمِيرِ الْأَعْمَالِ"<sup>48</sup> وهكذا نجد تجديد فقه المقاصد يضيء الطريق للداعية ليكون مثقفا مستنيرا يعرف احوال زمانه ومكانه ويسهم في مواكبتها بقدر الامكان.

### ضوابط التجديد

بعد ما تبيننا من خلال ما سبق من عرض حقيقة التجديد ومجالاته، أن هناك مجالات للتجديد واتجاهات تدخل في دائرة المشروع، ومنها ما ليس كذلك، يحسن أن أذكر بعض الضوابط المحددة في هذه القضية المهمة، ولعل أهمها ما يلي:

<sup>47</sup> Al Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail, SaHihul Bukhari, Attabaul Rabia, 1410H, Dar Ibne Kaseer, Damashq, Kitanul Nikah, Bab la tnkihul mirat

<sup>48</sup> Al-Zarkashi, Badruddin Muhammad Bin Abdullah, Al-Bahrul Muheet 6/233.

- 1- أن يكون التجديد مبقياً على الأصول والثوابت غير متعرض لها لأنها لا تقبل التجديد لذلك كان من سمات هذه الشريعة المتميزة وخصائصها الثبات والدوام والخلود قال تعالى: **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**<sup>49</sup>
- 2- أن يكون مجال التجديد في الفروع والجزئيات والوسائل والصياغات ونحوها، لأن من سمات الشريعة الغراء المرونة والصلاحية لكل الأزمنة والأمكنة، ومراعاة الظروف والمتغيرات، والأحوال والبيئات، وهذا يقتضي شرعاً وعقلاً أن تستوعب هذه الشريعة هذه الأمور كلها، وذلك بفتح باب الاجتهاد بشروطه الصحيحة، وضوابطه الصريحة.
- 3- ألا يعارض التجديد نصاً من النصوص، أو مقصداً من مقاصد الشريعة، وإلا كان ممنوعاً، لأنه بذلك يدخل ضمن مفهوم البدع التي نهي الشرع عنها، كما نص عليه حديث: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"<sup>50</sup>
- 4- ألا يخالف التجديد إجماع الأمة، ولا يطغى على أمر مجمع عليه ولا يعارض دليلاً من الأدلة الشرعية أو أصلاً من الأصول المعتبرة التي أجمع عليها العلماء كمن يطالب بعدم اعتبار الإجماع أو القياس أو نحوه.
- 5- أن يكون التجديد محققاً لمصلحة شرعية معتبرة، أو درءاً لمفسدة محققة أو راجحة، لأن هذه الشريعة جاءت بتحقيق مصالح العباد في أمور المعاش والمعاد، ولذلك اجتهد الصحابة في نوازل حصلت، ووضعوا لها أحكاماً معتبرة مبنية على تحقيق المصالح، كتضمين الصناعات وتدوين الدواوين، وجمع المصحف ونحوها، لأنها جاءت متمشية مع روح الشريعة، ورعاية مقاصدها، وبناءاً عليه لا يكون التجديد مبنياً على الرغبات والأهواء، والمشتبهات والآراء .

<sup>49</sup> Al Quran, 15/19

<sup>50</sup> Al Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail, SaHihul Bukhari, Kitabul SuliH (2697) wa "Muslim" Kitabul Aqzia (1718)

تلك أهم الضوابط التي أرى أنها مهمة في قضية التجديد ليكون تجديداً بالمعنى الصحيح  
المعتبر والله تعالى أعلم<sup>51</sup>

آثار التجديد: ان مما لا شك فيه ان للتجديد المطلوب الذي هو قائم علي تجديد المبادئ  
الموجودة في اول الامر واتت عليه الايام فاصابها البلى وصار قد بما دون تغيير وتبديل الاصول  
له آثار وفوائد جليلة من اهمها ما ياتي:

1- الحفاظ على ثوابت الأمة وأصولها أن يتداولها يد العبث والتغيير، والتلاعب  
والتبديل، لتتوافق مع ما جاء في الكتاب والسنة.

2- إحياء ما اندرس من الدين، وتخليص الشريعة مما علق بها من شوائب الجهل  
والمحدثات، وأدران الأباطيل والضلالات، وذلك ما أوضحه قوله: "إِنَّ اللَّهَ  
يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةٍ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُهَا دِينَهَا"<sup>52</sup>، وبذلك  
يكون امر التجديد ميزة هذا الدين القويم، وميزة لهذه الشريعة الغراء.

3- بناء علم الأصول على أسس وركائز عقدية ومنهجية صحيحة، في بعد عن  
مسالك الفرق المخالفة لصحيح الاعتقاد، وسليم الاتباع.

4- تنقية علم الأصول مما علق به وأدخل عليه من التوسع في علم الكلام والمنطق،  
والإغراق في الجدليات، والإسهاب في الفرضيات والعقليات.

5- تحلية علم الأصول بالأمثلة والفروع والجزئيات والتطبيقات المتكاثرة، التي تنميها  
وتوسع مقاصده، حتى يربط الأصول بالقضايا المعاصرة.

6- تقريب هذا العلم للمتلقين بأسلوب سهل، وعرض متجدد، وهيكله متألفة بلغة  
العصر الذي يعيشونه.

<sup>51</sup> Abul Fazal Abdul Salam Bin Abdul Karim, Al-Tajdeed Wal Mujadidoon fi Usoolil Fiqah, p:223-228

<sup>52</sup> Al Hakim Abu Abdullah Muhammad Bin Abdullah Al Nesaburi, Al-Mustadrak Ala-Sahihain, 4/322.

7- اسهامه في علاج النوازل والمشكلات، واحتواء المستجدات والمتغيرات توافق لمنهج  
وسط معتدل.

**الخلاصة:** النتائج: لقد توصلت خلال البحث الى النتائج الآتية

1- إنّ تجديد في الأصول لا يهدم الجهود السابقة بل هو محاولة تطوير تلك  
الجهود. وذلك:

أ- بالغاء ما ليس من علم اصول الفقه وان كان مفيداله. و ليس ذلك من باب التخفيف في  
دراسة العلم او عدم الاعتراف باهميته، بل من باب مراعاة ان لكل علم قضاياه الاساسية التي  
يجب ان تكون قبلة الباحث في دراستها والاحاطة بها.

ب- باعطاء الحق لتدريس المقاصد الشرعية بصورة وافية وهي من الزم الضروريات لتجديد  
علم اصول الفقه وتطويره، ليصبح أكثر وفاء للاجتهد في الوقائع والحوادث المعاصرة،

ج- بالقيام بربط القواعد الاصولية بالفروع التطبيقية، حتي لاتصبح دراسة تلك القواعد غاية في  
ذاتها، لا يعرف دارسها كيف يستثمرها في استخراج حكم او توجيه رأي، او دفع شبهة،  
د- إنّ من فن "الأصول" علم الاجتهاد فالعصر الحاضر يحتاج إليه حاجة ماسة فيقوم على  
الاستنباطات من النصوص التي يبين دلالتها على الأحكام الفقهية، حتى لا تقع  
الاختلاف في الموضوعات الأصولية.

2- تجديد أصول الفقه لا يعني التنكر لفضل علماء الأصول، بل يعني احترام فضلهم،  
والاهتمام بعملهم.

3- القواعد والمسلمات العقلية أو اللغوية أو الشرعية قطعية لا مجال للتطوير فيها.

• التوصيات

1- امتزاج الفقه بالأصول: ان من الظواهر البارزة في منهج المتقدمين من علماء الاصول  
امتزاج القواعد الاصولية مع الفقه، وهذا يبين أهمية تلك القواعد في الوصول الي  
استخراج الاحكام الشرعية وكانوا يسترشدون بأمثلة من بيئاتهم المختلفة وقلدهم  
في ذلك المعاصرون، وتوصيتنا للباحثين والدارسين لاصول الفقه ان يقوموا  
بإبدال الأمثلة الفقهية الموجودة في كتب الفقه بأمثلة من النوازل الجديدة

أوتدعيم الأمثلة السابقة بأمثلة معاصرة لما في ذلك من دور في تنمية الملكة  
الفقهية لدى طالب العالم.

2- لقد أصبحت البحوث العلمية في عصرنا الحاضر مرهونة بهذه العبارة - الأصالة  
والإبداع - فعلي ذلك نحث الباحثين بالإتيان بشيء جديد في بحثه، وإلا  
لكان تكراراً أو تسويداً للورق. ويتحقق الإبداع في عصرنا الحاضر بالتوسع في  
بحث بعض الموضوعات الأصولية التي لم تنل حظاً وافراً من البحث  
عند القدامى، أو كانت كتاباتهم فيها متفرقة، فيقوم الباحث بجمع شتاتها مع  
شرحها وأفيا كالبحث في المقاصد الشرعية التي جاءت الشريعة الإسلامية  
لرعايتها، والمحافظة عليها، وهذه المقاصد لا تؤخذ إلا من خلال استقراء مجموعة من  
نصوص الشريعة ويعد هذا غاية في الإبداع.



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International \(CC BY-NC-SA 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)

---